معوقات التحاق الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت

د/ طاهر محمد عمر الأهدل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة صنعاء - اليمن

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد معوقات التحاق الفتاة بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت بالجمهورية اليمنية. ولتحقيق ذلك؛ استخدمت المنهج الوصفي المسحي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية قوامها (٢٠٠) معلمًا ومعلمة بمدارس البنات والمدارس المختلطة في مديريات: شبام، الرجم، المحويت. وتوصلت إلى أن هناك معوقات عديدة تقف أمام تعليم الفتاة، في مقدمتها المعوقات التعليمية كغياب المرافق الصحية في المدارس، وغياب الصلة بين المدرسة والمجتمع، وتردي الأبنية المدرسية ونقص التجهيزات. تليها المعوقات الاجتماعية كقلة الوعي، ومعارضة التعليم المختلط، وعدم متابعة الأهل للفتيات ومشاكل الأسرة. ثم المعوقات الاقتصادية كارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار البطالة بين المتعلمات، وعجز الأسرة عن توفير أجور المواصلات ومتطلبات الدراسة. وأخيرًا المعوقات الجغرافية خاصة بعد المنازل عن المدرسة والمخاطر المحتملة نتيجة طول المسافة.

Abstract

The study aimed to identify the obstacles which obstruct girl joining education and its progress in Al- Mahweet governorate in republic of Yemen. To achieve this aim; I adopted the descriptive methodology, by distributing a questionnaire on a sample of (200) principals, vice principals, and teachers of girl's schools in provinces :(Shebam, Alrojm, Al- Mahweet).

The study reached to many obstacles that obstruct girl education, the most important is the educational obstacles as; Absence of health utilities at schools, connection between schools and society, weakness of school buildings, equipment shortage. Then, the social obstacles as (lack of consciousness, objecting co-education, family do not follow up their girl, and family problems. Later, the economical obstacles, life costs increasing, spared of jobless educated girls, and family disability to offer transportations and studying demands Finally, the geographical obstacles, especially schools are far from houses, and probable risks of the long distance.

أولًا: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يعد التعليم قوة من قوى المجتمع الأساسية، وهو قوة يمكن أن تستخدم أداة للمساواة والعدل، كما يمكن أن تستخدم أداة للتمييز الاجتماعي، ويكشف تاريخ مؤسسات التعليم عامة أنها كانت مقتصرة على أفراد من الطبقات الاجتماعية العليا، وعلى الذكور منهم دون الإناث إلاَ ما ندر، وأنها لعبت دورًا في المحافظة على استمرار الفروق يناهز الدور الذي لعبته مظاهر عدم المساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وانتشار الحركات التحررية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وإعلان توصيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، وظهور بعض النظريات العلمية مثل التعليم كاستثمار، ونظرية رأس المال البشري التي جعلت من التعليم الوسيلة الأساسية لحراك المجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة، بدأت العديد من الدول في تبني مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وما يرتبط به من سياسات وإجراءات، التي أدت بدورها إلى زيادة الإقبال على التعليم من الجنسين ومن فئات وطبقات المجتمع المختلفة.(Arnaud Chevalier, 2003, 2 - 4)

وبفعل تأثير تلك الجهود، انخفض معدل الأمية في العالم من ٤٤% عام ١٩٥٧ إلى ٢٧% عام ١٩٩٠ وإلى حوالي ١٨% عام ٢٠٠٤. لكن هذا النجاح لم يتحقق بقدر متوازن في جميع البلدان، ناهيك عن استمرار التفاوت بين الجنسين؛ حيث يحتضن العالم اليوم ما يزيد عن ٨٦٠ مليون راشد أمي، شكلت النساء ثلثي هذا العدد، و١١٣ مليون طفل لم يتمكنوا من دخول المدرسة، شكلت الفتيات ٥٧%. (The Columbia Encyclopedia, 2008, 2).

أما بالنسبة للأقطار العربية، ومنها اليمن، فقد بدأ الاهتمام بقضايا التعليم بعد التحرر من الاستعمار، وقيام الأنظمة الوطنية المستقلة التي أقامت نظمًا حديثة للتعليم. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في العالم العربي إلى ستة أضعاف سنة ٢٠٠٥ على ما كان عليه الحال سنة ١٩٨٠، فإنه ما زال هناك أكثر من ٦ ملايين طفل ممن هم في سن الدراسة غير ملتحقين بالتعليم، كما أن نسبة ٢٠% من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الأساسي يتسربون منه. وبلغ عدد الأميين عام ٢٠١٣ (٩٧) مليون شخص من أصل ٣٤٠ مليون نسمة بنسبة ٢٨% من مجموع السكان، وبلغت نسبة النساء الأميات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ –٤٥ عامًا ٦٠%. (السياغي، ٢٠١٤م).

وفي اليمن، بينت الإحصاءات التربوية أن هناك تطورًا ملحوظًا قد أحدث في التعليم العام خاصة التعليم الأساسي كناتج عن المشاريع التطويرية التي استمرت منذ عام١٩٩٥، وحققت تقدمًا واضحًا من حيث ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم؛ إذ ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي من (٤،١٨٩،٦٨١) تلميذًا وتلميذة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بنسبة ٧٨% من الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٤) سنة، إلى (٤،٩٤٠،٨٥٩) تلميذًا وتلميذة عام ٢٠١٢/٢٠١٣، بزيادة قدرها ١٧،٩% بمعدل نمو سنوي بلغ ٣،٤%، ووصل إجمالي الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي إلى (٦،٦٣١،٥٥٨) مليون طالب وطالبة. وما زال معدل الالتحاق وفقًا للمعايير الدولية متدنيا، ناهيك عن استمرار التفاوت بين الجنسين وبين الريف والحضر؛ حيث بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي من الذكور ٦٦%، في حين بلغت نسبة الإناث ٣٤%، وفي التعليم الثانوي بلغت نسبة الذكور ٧١%، ونسبة الإناث ٢٩%. وتقدر نسبة استيعاب الذكور والإناث في الريف بـ ٣٣% من إجمالي الملتحقين بالتعليم، في مقابل ٦٧% في الحضر. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ٢٠١٤، ١٠-٢٥؛ وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢، ٥٢-٥٣).

وهناك أكثر من مليوني طفل يمني ممن هم في سن الدراسة غير ملتحقين بالتعليم، أضف إلى ذلك الأطفال الذي يتسربون من المدارس؛ إذ وصلت نسبة المتسربين من التعليم الأساسي قبل أن يبلغوا الصف الخامس إلى٥١% من إجمالي الملتحقين، مما يتسبب في تغذية الأمية بعناصر نماء سنويًا، فأعداد الأميين تصل إلى حوالي ٦،٦ مليون أمي يشكلون ٤٧% من السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وبلغت نسبة الإناث ٦٧%. (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٣).

وتعد الجمهورية اليمنية من الدول التي التزمت بإعلان (داكار) للتعليم للجميع وتحقيق الهدف الخامس من أهدفه "تكافؤ الفرص بين الجنسين" بحلول عام ٢٠١٥، وبينت في خطتها التنفيذية العمل على رفع معدل التحاق الإناث إلى ٩٠% مقابل ١٠٠% للذكور في مرحلة التعليم الأساسي، ومن خلال الاطلاع على معدلات الالتحاق يبدو جليًا بأن اليمن بعيدة عن تحقيق هدا الهدف. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ٢٠١٤).

إن ارتفاع معدل الأمية بين الإناث وتدني نسب التحاقهن بالتعليم مؤشران على ضعف تنمية الموارد البشرية النسوية في المجتمع، وهما سببان أساسيان لضعف مساهمتهن في تحقيق التنمية المجتمعية. وذلك يقود بالضرورة إلى التركيز والاهتمام بوضعهن التعليمي، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين معدلات التحاق الفتاة بالتعليم، وتجويده وربطه باحتياجات الفتيات، وإجراء البحوث والدراسات حول الأسباب والصعوبات التي تحول دون التحاقهن بالتعليم أو تسربهن منه، وخلفيات هذه الأسباب والمقترحات للحد منها.

ولذلك؛ فقد أجريت العديد من الدراسات، بعضها دراسات تحليلية وإحصائية، هدفت إلى تحليل الوضع التعليمي للإناث والعوامل المؤثرة فيه، وسبل تعزيز تعليم الفتيات، كدراسة كل من (بادبه، ١٩٩٨) و(هاشم، ٢٠٠٠) و(UNICEF,2005). وبعضها الآخر دراسات ميدانية، كدراسة (الشرعي، ١٩٩٥) التي تناولت الوضع التعليمي للفتاة في محافظة شبوة، ودراسة (القرمطي، ١٩٩٦) عن معوقات تعليم البنات بمدينة صنعاء، ودراسة (العيسائي، ٢٠٠١) عن أسباب التسرب بمدينة تعز، ودراسة (الحوثي وآخرون، ٢٠٠٢) عن أسباب التسرب في العدين بمحافظة إب، ودراسة (الشاذلي، ٢٠١٢) عن معوقات التحاق الفتيات بالتعليم في المناطق الساحلية بمحافظة تعز، ودراسة (قحوان، ٢٠٠٣) عن أسباب التسرب بمحافظة صعدة، ودراسة (صلاح، ٢٠١٤) عن العوامل المجتمعية المؤدية إلى التسرب بمحافظة صنعاء.

وتأتي الدراسة الحالية لتحديد معوقات التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت، كونها لم تنل حظها من الدراسات السابقة، حسب علم الباحث، ولكونها محافظة ذات طبيعة جبلية وعرة، وتشتت سكاني كبير، وما ينجم عن ذلك من بعد المسافة بين المدرسة والسكن، وصعوبات ومخاوف قد تتسبب في تدني نسب التحاق الفتيات بالتعليم والتسرب منه.

يرتبط بذلك، قلة المدارس الخاصة بالفتيات، وانخفاض نسبة مشاركة الإناث في التدريس؛ إذ بلغ عدد المدارس في محافظة المحويت(٦٠٨) مدرسة، منها (٣٦) مدرسة بنين، و(٤٤) مدرسة بنات، و(٥٦٤) مدرسة التعليم فيها مختلط من الجنسين، وبلغ عدد المعلمين (٥٧٣٥) معلمًا ومعلمة، بلغت نسبة الإناث (١٤%) مقابل (٨٦%) ذكور (خلاصة التقرير الإحصائي لمدارس محافظة المحويت للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥م، ٣). وبلغ عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي (١٢١،٣٣٥) تلميذا وتلميذة، منهم (٥٠،١٤٩) إناث بنسبة ٤٠%، مقابل ٦٠% ذكور، وبلغ عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي (١٥،٥٥٣) طالبًا وطالبة، منهم (٥،٦٨٤) إناث بنسبة ٣٦%، مقابل ٦٤% ذكور. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ٢٠١٤، ١١٠-١٢٥).

مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما المعوقات التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت بالجمهورية اليمنية؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

١- ما المعوقات الاجتماعية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت؟
٢- ما المعوقات الاقتصادية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت؟

٣- ما المعوقات الجغرافية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت؟

٤- ما المعوقات التعليمية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت؟

٥- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تجاه معوقات التحاق الفتاة بالتعليم العام تعزى لمتغيرات (المديرية، الجنس، المؤهل، الحالة الاجتماعية).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

١- أهمية موضوع تعليم الفتاة، الذي حظي في الآونة الأخيرة باهتمام بالغ من قبل الحكومة، والمنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية.

٢- إجراء الدراسة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، في بعض مديريات محافظة المحويت، وهي بيئة جبلية ونائية لم تنل حظها من الدراسات السابقة، حسب علم الباحث.

٣- قد تسهم الدراسة بشقيها النظري والميداني في إثراء المعرفة العملية بالعوامل المختلفة المؤثرة في تعليم الفتاة اليمنية؛ مما قد يفيد الدارسين والباحثين والمهتمين بهذا المجال.

٤- قد تفيد نتائج الدراسة الميدانية متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم وفي محافظة المحويت في اتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوة بين تعليم البنين والبنات وبين الحضر والريف، وبما يحد من الهدر التربوي، ويزيد من كفاءة النظام التعليمي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتعليمية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت، والكشف عن الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغيرات (المديرية، الجنس، المؤهل، الحالة الاجتماعية).

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، من خلال الدراسة النظرية لتوضيح الخلفية النظرية لموضوع تعليم الفتاة، والدراسة الميدانية لاستقصاء آراء معلمي التعليم العام بمحافظة المحويت، من خلال تطبيق استبانة على عينة عشوائية من المعلمين.

حدود الدراسة:

١- الحدود الموضوعية: معرفة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والجغرافية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام.

٢- الحدود البشرية: معلمو التعليم العام.

٣- الحدود الجغرافية: محافظة المحويت في الجمهورية اليمنية.

٤- الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة في العام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦.

مصطلحات الدراسة:

أ . **معوقات:** العائق وجمعه عوائق ومعوقات. والفعل عاق ويعوق، فيقال: "عاق عن كذا: صرفه وثبطه وأخره عنه. وعوائق الدهر: شواغله" (المنجد،٥٣٨،١٩٨٦).

ويعرف الباحث المعوقات إجرائيًا بأنها الموانع والشواغل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والجغرافية التي تحول دون التحاق الفتيات الريفيات بالتعليم العام المتاح والمكفول لهن.

ب. الفتاة: فتيت البنت: خدرت ومنعت من اللعب مع الصبيان وتفتى تفتيًا البنت فتيت والجمع فتيات (المنجد،١٩٨٦، ٥٦٩). والتقسيم العمري للإناث لغويا تبنى مصطلح فتاة من سن السابعة وحتى الزواج كامرأة (الشرقي، ٢٠٠٥، ٤٤).

ويعرف الباحث الفتاة إجرائيًا بأنها كل أنثى يكون عمرها موازيًا للالتحاق بمدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، والمتمثل في الفئة العمرية (٦-١٧) سنة.

ج. تعليم الفتاة: هو جزء من تعليم الإناث ويقع في الغالب في التعليم النظامي في مراحل تعليمية محددة بالتعليم العام وفي الفئة العمرية المقابلة لهذا التعليم المتمثلة في (٦-١٧) سنة (الحوثي، ١٩٩٩، ٥). أما تعليم الإناث أو المرأة فهو أعم، ويشمل التعليم النظامي وغير النظامي وفي مراحل عمرية مختلفة (هاشم، ٢٠٠٠، ٤).

د. التعليم العام: تعليم نظامي، يلتحق به الطلبة من الذكور والإناث في الفئة العمرية (٦-١٧) سنة. ويضم مرحلتين: مرحلة التعليم الأساسي، وهو تعليم عام وموحد لجميع التلاميذ في الجمهورية اليمنية، وهو إلزامي، ويقبل التلاميذ من سن السادسة، ومدته ٩ سنوات. ومرحلة التعليم الثانوي العام، ومدته ٣ سنوات بعد الأساسي، ويتنوع من الصف الثاني ثانوي إلى قسمين علمي وأدبي.

ثانيًا: الأدب النظري والدراسات السابقة

أ) الأدب النظري:

ويشمل المحاور الآتية:

١) أهمية تعليم الفتاة:

يعد التعليم حقًا من حقوق الإنسان عامة، وحقًا من حقوق المواطن خاصة، تكفله كل دول العالم المعاصر لمواطنيها من الذكور والإناث على حد سواء. ويكتسب تعليم الفتاة أهمية كبيرة؛ لأن تأثيره يتجاوز شخصيتها وقدرتها المباشرة في الإسهام في العمل والإنتاج إلى مجالات أخرى، مثل تنظيم الأسرة بوصفها جماعة وحسن التنشئة وتهيئة بيئة منزلية تساعد على النجاح في الحياة؛ إذ تشير بعض الدراسات العلمية إلى الارتباط الإيجابي بين مستوى تعليم الأم ومدى تنظيم الأسرة ووعيها بمهامها ومسؤوليتها نحو الأبناء، وبين هذا المستوى ونجاح الأبناء واستمرارهم في دراستهم، وهذا أحد حلول الهدر التربوي، ومن ثم بين هذا المستوى وزيادة إنتاج المجتمع وكفاءته ودرجة تحضره؛ لذا وجب التأكيد على حاجة الفتاة إلى التعليم والتأهيل في كل الظروف والأحوال سواء اتجهت بعد ذلك إلى سوق العمل أو اكتفت بأن تكون ربة بيت، وتتلخص أهمية التعليم بالنسبة للفتاة في الآتية:

١. يمكن تعليم الفتاة من معرفة الحقوق والواجبات، ويمكنها من الدفاع عن حقوقها والقيام بواجباتها نتيجة لوعيها بذلك.
٢. يمثل تعليم الفتاة أحد الحلول الناجعة للقضاء على الأمية، لما لها من دور أساسي في المنزل.
٣. يكفل التعليم للفتاة المسلمة معرفة النصوص الإسلامية وفهمها على نحو أفضل، مما يسهل عليها مناقشة النصوص والاستفادة منها.
٤. يمكنها من الخروج من نفق الجهل والفقر والمرض؛ لأنه هو العنصر الحيوي الأهم في محاربة ذلك كله، والذي يؤدي بدوره إلى حفظ البيئة السليمة للأسرة وحمايتها من المشكلات الاجتماعية المؤرقة كعمالة الأطفال واستغلالهم اجتماعيًا وأخلاقيًا.
٥. يزودها بالمعرفة والقدرة والمهارة اللازمة في مجال العلم والعمل والإنتاج؛ لأن بقاءها ناقصة المعرفة والمهارة لا يعد قصورًا في حقها وحسب بل قصور في كفاية المجتمع بشكل عام.
٦. يمكنها من المشاركة الفاعلة في إنجاح عملية التنمية؛ إذ إن استثمار الموارد البشرية يحدد موقع المواطن ذكر أو أنثى في شتى القطاعات.

٢) حق الفتاة في التعليم:

اختلفت النظرة إلى المرأة باختلاف المجتمعات والأديان والعصور والفلسفات، فقد كانت المرأة لدى قدماء اليونانيين جزءًا من المتاع، وحرمت من حقها في التعليم ومن المساواة بالرجل اجتماعيًا، وكانت

المرأة المسحية غارقة في الجهل، وكان الألمان يقولون إن خزانة الملابس هي مكتبة المرأة، وكان الفرنسيون يقولون أن المرأة يجب أن تكون بين أربعة جدران. (الإبراشي، ١٩٧٦، ١٣٢). وكذلك كان حال المرأة العربية في الجاهلية، قبل الإسلام؛ حيث كانت توأد وتحرم من الميراث، بل وتورث كمتاع من الأمتعة.

وحين جاء الإسلام أثبت للمرأة حقوقها بوصفها إنسانًا له كرامته، قال تعالى: "ولقد كرمنا بني آدم.." (الإسراء: ٧٠)، وقال تعالى: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" (البقرة: ٢٢٨). والمتأمل للآيات القرآنية والأحاديث النبوية يجد الخطاب الموحد للذكر والأنثى، وعن طلب العلم، قال الله تعالى مخاطبًا نبيه صلى الله عليه وسلم: "وقل رب زدني علمًا" (طه: ١١٤)، فلو كان هناك في الدنيا شيء أفضل من العلم لعلَّم الله نبيه أن يسأل الزيادة منه، والمرأة كالرجل في ذلك الطلب للزيادة. وقال صلى الله عليه وسلم: "طلب العلم فريضة على كل مسلم". وكلمة مسلم جاءت مفردة بصيغة النكرة تفيد الاستغراق، فيدخل في ذلك الرجال والنساء، وكانت نساء الصحابة يسعين وراء العلم ويطلبنه، فقد سألن رسول الله أن يخصص لهن جزءًا من الوقت ليعلمهن، وجعل لهن موعدا. وقال صلى الله عليه وسلم: "من عال ثلاث بنات فأدبهن وأحسن تربيتهن فله الجنة". (السالوس،٢٠٠٣، ٧٨-٧٩).

والخلاصة أن الإسلام قد ساوى بين الرجال والنساء في حق طلب العلم من حيث المبدأ، وإن كان هناك اختلاف في الآراء حول الكيفية التي يقدم به العلم للنساء دون الرجال، وحيث الأصل في الشيء الإباحة؛ فإن للمرأة حق التعليم للعلوم الإنسانية والتطبيقية حتى يرد ما ينفي ذلك من دليل شرعي أو قرينة تستوجب النظر في تعلميها.

وفي العصر الراهن حظيت المرأة باهتمام دولي كبير؛ إذ عقدت الأمم المتحدة العديد من الندوات والمؤتمرات حيال قضايا المرأة، ومن ذلك: المؤتمر العالمي الأول للسكان، بوخارست – رومانيا، ١٩٧٤، والمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو ١٩٧٥. والمؤتمر العالمي عن عقد الأمم المتحدة للمرأة، كوبنهاجن، ١٩٨٠. ودورة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٨٤. والمؤتمر العالمي لاستعراض وتقويم عقد الأمم المتحدة للمرأة، نيروبي، ١٩٨٥، والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة، بكين، ١٩٩٦.

بالإضافة إلى صدور عدد من المواثيق الدولية ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية مثل: ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٨٤، الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦، الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة عام ١٩٦٧، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، استراتيجيات نيروبي للنهوض بالمرأة عام ١٩٨٥.

لقد أكدت تلك المعاهدات والمواثيق على عدم التفريق بين الرجال والنساء وبين الأطفال من الجنسين، وأن التعليم أحد أهم المجالات الحاسمة التي ينبغي إعطاءها الأولوية، من خلال كفالة تكافؤ الفرص التعليمية، وتوفير الظروف نفسها للتوجيه الوظيفي والمهني، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون المساواة مكفولة للالتحاق بالمدرسة في التعليم العام والتقني والمهني، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني (وزارة التربية، ٢٠٠٧، ١٩).

وكون الجمهورية اليمنية عضوا في الأمم المتحدة، فقد التزمت بـ(١١) اتفاقية دولية ذات صلة مباشرة بحقوق الإنسان، أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا ما يتعلق بتعليم الفتاة منها إعلان داكار وأهداف الألفية للتنمية (الشرقي، ٢٠٠٥، ٢).

وفي السياق نفسه، فقد أكد دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٤ وتعديلاته عام ٢٠٠١ الحقوق العامة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل؛ إذ جاء فيه "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون" (المادة: ٣١)، و"المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"(المادة: ٤١)، و"التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة"(المادة: ٥٤). وأقر القانون العام للتربية والتعليم لعام ١٩٩٢حق التعليم للفتاة؛ إذ ورد في المادة (٦) الفقرة (أ) "اعتبار التعليم إلى جانب كونه استثمارًا بشريًا تنمويًا بعيد المدى، فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب"، وجاء في المادة (٨) "التعليم مجاني في جميع مراحله تكفله الدولة".

وتبعًا لدستور الدولة وقوانين التعليم فيها والتزاماتها الدولية؛ اتجهت سياسة الدولة نحو التأكيد على مشاركة النساء في شتى نواحي الحياة الاجتماعية، حيث افتتحت ثلاث إدارات عامة للمرأة في إطار وزارتي التعليم الفني والتعليم العالي، وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار التابع لوزارة التربية والتعليم. (الشرقي، ٢٠٠٥، ٣٧). كما رسمت السياسات والاستراتيجيات التعليمية، وأفردت مكونًا خاصًا بتعليم الفتاة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، وأنشأت قطاعًا خاصًا بتعليم الفتاة داخل وزارة التربية والتعليم عام٢٠٠٥، والذي يهدف إلى تحسين معدلات التحاق الفتاة بالمدارس وتجويد التعليم وربطه باحتياجات الفتيات. إضافة إلى الاهتمام بالدراسات والبحوث حول أسباب وعوامل تدني التحاق الفتيات بالتعليم وتسربهن منه، ومحاولة طرح مشكلة تعليم الفتاة كقضية عامة، وكأولوية من أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أصبحت هذه المشكلة محور اهتمام المنظمات الدولية والدول الصديقة عند تقديم المساعدة. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧، ٩).

٣) معوقات التحاق الفتاة بالتعليم في اليمن:

أ- معوقات اجتماعية:

وعلى الرغم من ثبوت أهمية تعليم الفتاة بالنسبة للفرد والمجتمع، فإن هناك بعض القيم والعادات والتقاليد التي تشكل عائقًا أمام التحاق الفتيات بالتعليم ومواصلته، حيث يرى بعض أولياء الأمور أن البيت هو المكان الوحيد والمناسب للفتاة، وخروجها يعد عيبًا اجتماعيًا خاصة إذا تجاوزت الفتاة سن العاشرة، فيكفي تعليمها المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة، ذلك أن الهدف الأساسي للفتاة هو المنزل ومساعدة الأمهات في تربية الصغار والمشاركة في العمل الزراعي وجلب المياه؛ لذا فتعليمها لا يقدم على تعليم البنين. وقد تعزى المعوقات الاجتماعية إلى ضعف وعي بعض الأسر بأهمية تعليم الفتاة، أو الزواج والمبكر، أو التفكك الأسري وغياب الدعم المعنوي. (الدالي، ٢٠٠٥، ٥٢). وقد تكون ناجمة عن تنقل الأسر من مكان إلى آخر، وعدم قدرة السلطات على مجاراة ذلك التنقل مما ينشأ عنه عدم الرغبة والعزوف عن التعليم، أو تلك التي تنشأ عن ارتفاع نسب المواليد وكثرة النسل مما يقود الآباء إلى التهاون بحق الفتاة في التعليم لصالح الذكور لسوء حالتهم المالية، حتى إذا ما سنحت الفرصة ومكنت الفتاة من الالتحاق بالتعليم مؤخرًا وقد كبر سنها لم تتحمل نفسيتها الذهاب إلى المدارس لصغر زميلاتها في الصف، بل قد يرفض بعض الآباء عند تلك اللحظة السماح لهن بالالتحاق بالتعليم لكبر سنهن وعدم وجود معلمات ومدارس خاصة بتعليمهن. (قاسم، ٢٠٠٣، ١١).

ب- معوقات اقتصادية:

من المعلوم أن غالبية اليمنيين يسكنون في الريف، وتقوم حياتهم على الزراعة ورعي الأغنام والماشية، والذي يشكل في أذهان أولياء الأمور التصور السائد بأن الفتاة هي العمود الفقري للعمل في الحقول الزراعية ومنابت الرعي، ومساندة الآباء في العمل الاقتصادي وتوفير المعيشة بدلًا من استئجار آخرين للعمل أو العمل بنفسها مع الآخرين من أهل البلدة؛ نظرًا لتدني دخل الأسرة وكثرة أفرادها، فتقدم الأسرة في ظل هذه الظروف المعيشية تعليم الذكور تحسبًا لمردودهم الاقتصادي المتوقع. كما إن شراء المستلزمات المدرسية وتوفير النفقات الدراسية اليومية بل ومواجهة الرسوم المدرسية الرسمية عند بعض الأسر رغم إلحاق بناتهن بالمدارس يشكل عقبة أمام استمرار أبنائهم وبناتهن في التعليم، نتيجة للفقر والعوز الذي تعيشه تلك الأسر. (قاسم، ٢٠٠٣، ٦).

جـ - معوقات تعليمية:

ومع التسليم بوجود عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها تؤثر في تدني التحاق الفتيات بالتعليم والرسوب والتسرب، إلا أن تدني كفاءة التعليم عامل مباشر ورئيس، فهو لا يمتد ليغطي كافة أجزاء اليمن، ولا يستوعب جميع الأطفال في سن التعليم ذكورًا وإناثًا في الحضر والريف على حد

سواء، ولا يتيح فرصًا متكافئة للأبناء من المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة. ويرتبط بذلك تحديدًا عدم قدرة التعليم الأساسي على استيعاب جميع الأطفال في الفئة العمرية ٦-١٤ سنة، وهو أيضًا غير قادر على الاحتفاظ بالأطفال الملتحقين به إلى نهاية المرحلة، (الأهدل،٢٠١٠، ١١٤)؛ إذ وصلت نسبة المتسربين من التعليم الأساسي إلى ٥١% من إجمالي الملتحقين، وبلغت ٨٥% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العام والمهني. (الحاج، ٢٠٠٧، ١٧٨).

وبتحليل اتجاهات نسب التسرب وأعداد المتسربين يلاحظ أن هناك ارتفاعًا ملموسًا في نسب التسرب في جميع محافظات الجمهورية، وأن نسب التسرب تزداد كلما انتقل التلميذ إلى الصفوف الأعلى، وهي بين الإناث أعلى من الذكور، وفي الأرياف أعلى من الحضر.

وعلى الرغم من التوسع في التعليم فإنه ما زال محدودًا في المناطق الريفية خاصة التعليم الثانوي، فغالبًا ما يتم فتح فصول ثانوية ملحقة بمدارس التعليم الأساسية للطلبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الأساسي، إلا أن النصاب المحدد وزاريًا لفتح فصل في أغلب الأحيان يقف عائقًا أمام استحداث فصول جديدة؛ لذا احتاج الطلبة إلى الانتقال إلى مدارس مجاورة، والذين قد يواجهون بمشاكل مختلفة مثل بعد المسافات أو ندرة وصعوبة المواصلات مما ينتج عنه حرمان كثير ممن أكملوا التعليم الأساسي من مواصلة التعليم العام وخاصة الفتيات.

وقد تكون المعوقات التعليمية في المبنى المدرسي فبعد المدارس عن موقع السكن أو تواجدها في أوساط الأسواق وعدم توفر المرافق الصحية أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وعدم وجود أماكن للأنشطة المدرسية بل وعدم وجود مدارس خاصة بالبنات، كما أن النجاح الآلي نقل الطلبة من صف إلى صف من قبل الإدارة المدرسية دون الرجوع إلى نتائج الامتحانات أو حتى مستوى الطالب تعليميًا وعدم الاهتمام بكثرة انقطاع الفتيات عن الدراسة، وتسربهن، أو عدم التحاقهن بالمدارس، ودراسة حالتهن، والعمل على معالجتها، بل والارتجالية احيانًا في اختيار القائمين على المدارس من إداريين وأخصائيين اجتماعيين قد وسعت الفجوة بين البنين والبنات في الالتحاق بالتعليم، وزاد من نسبة المعوقات التي تحول دون التحاقهن بالتعليم ومواصلته.

د- معوقات جغرافية:

تشكل العوامل الجغرافية المختلفة إحدى المعوقات التي حالت وتحول دون معالجة الفجوة في التعليم بين الجنسين (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، ٣٣)، فاليمن يتمتع بطبيعة طبوغرافية فريدة ومتنوعة نظرا للموقع الذي يحتله في جنوب شبه الجزيرة العربية ويتميز بتضاريس أرضية متباينة للغاية ترتفع الهضاب فوق مستوى البحر بمتوسط يبلغ ١,٨٣٠ مترًا تقريبًا ثم تعلو عند جبل النبي شعيب حتى ٣٧٦٠ مترًا وإلى الغرب والجنوب تنحدر الهضاب. (البنك الدولي، ٢٠١٠، ٢٥-٤٩). ويشكل

سكان الريف حوالي ٧٣% من إجمالي السكان، حيث توجد العديد من المديريات والقرى والعزل والمحلات الريفية التي تصل إلى ١٠٦٣٣٢ قرية ومحلة (الحوثي، ٢٠٠٧، ٢١)، فالغالبية العظمى من السكان يقيمون في ١٦٠ ألف مجتمع متناثر عبر مختلف المناطق الطبوغرافية مما يجعل تقديم الخدمات أمرًا في غاية الصعوبة. وهناك قطاعات واسعة من الفئات غير المشمولة تعليميًا بما في ذلك الفتيات والفقراء وخاصة في المناطق الريفية بسبب العوامل الجغرافية.(البنك الدولي، ٢٠١٠، ٤٩).

٤) واقع التعليم في محافظة المحويت:

تقع محافظة المحويت غرب العاصمة صنعاء وتبعد عنها حوالي ١٨٥ كيلو متر، ويبلغ عدد سكان المحافظة أكثر من (٥٠٠) ألف نسمة يشكل ما نسبته ٧٥% ريف ٢٥% حضر موزعين على تسع مديريات هي (المدينة، المحويت، الرجم، الطويلة، شبام، حفاش، ملحان، والخبت، وبني سعد).

وتعد المحويت من المحافظات التي تأخر فيها تعليم الفتاة، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المدارس في محافظة المحويت بلغ (٦٠٨) مدرسة، منها (٤٦٩) مدرسة أساسية، (٦) مدارس ثانوية، (١٣٣) مدرسة أساسية ثانوية، في حين أن عدد مدارس الذكور (٣٦) مدرسة، ومدارس الإناث (٤٤) مدرسة، أما بقية المدارس وعددها (٥٦٤) مدرسة فالتعليم فيها مختلط من الجنسين. وبلغ عدد المعلمين المساهمين في جدول الحصص المدرسية (٥٧٣٥) معلمًا ومعلمة، عدد الذكور (٤٩٢٢) معلمًا، بنسبة (٨٦%)، وعدد الإناث (٨١٣) معلمة، بنسبة (١٤%) من إجمالي المعلمين المساهمين في جدول الحصص المدرسية، (خلاصة التقرير الإحصائي لمدارس محافظة المحويت للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، ٣).

وقد بلغ عدد الطلبة في التعليم الأساسي والثانوي (١٤٠٨٥٧) طالبًا وطالبة في العام الدراسي (٢٠١٣م-٢٠١٤م)، منهم (٥٨%) ذكور، بمقابل (٤٢%) من الإناث، في حين بلغ عدد الطلبة في التعليم الأساسي للعام نفسه (١٢٤٥٠٢)، الذكور منهم (٧٢٠٢٦) طالبًا، بمقابل (٥٢٤٧٦) طالبة، بينما بلغ عدد الطلبة في التعليم الثانوي (١٦٣٥٥)، بلغ عدد الذكور منهم (١٠٣٠٢) طالب، وبلغ عدد الإناث (٦٠٥٣) طالبة (التقرير السنوي لمكتب التربية والتعليم بمحافظة المحويت للعام ٢٠١٤، ١١). وبلغت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي(٤١%) وغير الملتحقات (٥٩%)، كما أن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي (١٣%) وغير الملتحقات (٨٧%)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود مبانٍ مدرسية **مخصصة لتعليم الفتاة (التقرير السنوي لمكتب التربية بمحافظة المحويت للعام ٢٠١٦، ١١٥).**

وأوضحت المؤشرات الميدانية توفر المبنى المدرسي بالمحافظة بنسبة (٩٠%)، منها (٧٣%) صالحة للتدريس و(٢٣%) غير صالحة وآيلة للسقوط، كما أن (٤٥%) من المباني المدرسية تحتاج إلى ترميم، و(٥٥%) تحتاج إلى إضافة فصول دراسية جديدة، حيث يوجد في هذه المدارس كثافة طلابية لا تسمح باستيعاب جميع الطلبة في فصول دراسية، وهو ما جعل المدرسين بهذه المدارس

يدرسون في بيئات صفية غير مناسبة مثل: (تحت الدرج، في الساحة، تحت الأشجار، تحت طرابيل، صندقة، وغيرها)(التقرير العام لفريق التوجيه التربوي بمحافظة المحويت٢٠١٦، ٤).

ب) الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية مباشرة وأمكن الاستفادة منها في بعض الجوانب النظرية والميدانية.

١- **دراسة الشهاري وآخرون، ١٩٩٢:** هدفت إلى تعرف أسباب تدني التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي في ريف المحافظات الشمالية الغربية من اليمن. واستخدمت البطاقة المدرسية، والمقابلة، والاستبانة لجمع المعلومات من (٤٤٦) فردًا من أولياء الأمور والمعلمين والشخصيات الاجتماعية من ثمان مديريات، وتوصلت إلى أن تدني التحاق الفتيات بالتعليم تعود إلى أسباب تعليمية واجتماعية واقتصادية وثقافية؛ إلا أن الأسباب التعليمية كانت ذات تأثير كبير مثل الاختلاط، وعدم وجود معلمات، وسوء اختيار مواقع المدارس.

٢- **دراسة الشرعي، ١٩٩٥:** هدفت إلى التحقق من المشاكل التي يعانيه تعليم الفتاة في محافظة شبوة، واستخدمت المنهج الوصفي وطبقت استبانة على (٧٤٧) فردًا من الفتيات والآباء والأمهات والأخوة، وتوصلت إلى تأكيد معانة تعليم الفتاة في شبوة من مشاكل متنوعة على رأسها تدني معدلات الالتحاق، والتسرب، وأن الجانب الاجتماعي المتشدد نحو تعليم الفتاة والاختلاط مشكلتان رئيستان.

٣- **دراسة القرمطي،١٩٩٦:** هدفت إلى التعرف على اتجاهات أولياء الأمور حول تعليم بناتهم، وأهم المعوقات التي تقف في طريقهن، وطبقت استبانة على عينة مكونة من (١٦٠) فردًا تم اختيارهم من ثلاث مناطق في أمانة العاصمة، وتوصلت إلى أن تعليم الفتاة يشكل أعباء جديدة على الأسرة ويؤدي إلى تأخر فرصة زواجها مبكراً ولا تسطيع الفتاة أن تتعلم وتعمل.

٤- **دراسة هاشم، ٢٠٠٠:** هدفت إلى تعرف عوائق تعليم الفتاة الريفية في اليمن، واستخدمت المنهج الاحصائي، وتوصلت إلى أن المعوقات التي تحول دون تعليم الفتاة متنوعة، وأهمها العادات والتقاليد كالزواج المبكر، وعدم وجود مدارس مستقلة للفتيات.

٥- **دراسة الحوثي وآخرون، ٢٠٠٢:** هدفت إلى تعرف أسباب التسرب في مرحلة التعليم الأساسي بمديرية العدين محافظة إب، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم إجراء المقابلات مع (٩٤) فردًا من أولياء الأمور والقيادات المحلية، وتوصلت إلى أن التعليم المختلط هو الأقوى تأثيرًا، بالإضافة إلى عدم القدرة المالية لأولياء الأمور.

٦- **دراسة محمد قحوان، ٢٠٠٣:** هدفت إلى معرفة أسباب التسرب في المدارس بمحافظة صعدة وعلاقتها بخصائص المجتمع، واستخدمت المنهج الوصفي وطبقت استبانة على عينة من

المعلمين. وتوصلت إلى أن الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية لها علاقة بتسرب **التلاميذ، مثل: كثرة الإنجاب، انخفاض الدخل، البطالة، مشاركة الأبناء في أعمال آبائهم، والاختلاط.**

٧- **دراسة الدالي، ٢٠٠٥:** هدفت إلى توفير بيانات نوعية عن ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي بأمنة العاصمة، وأسباب انقطاع الفتيات عن التعليم، استخدمت المنهج الوصفي، وتناولت عينة من الطالبات في أمانة العاصمة من الصف الخامس وحتى الصف الثامن من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م وحتى عام٢٠٠٤/٢٠٠٥م باستخدام طريقة الفوج، وبلغ عددهن (١٦٤١٣) طالبة، وقد تسرب ما نسبته (٩،٧%)، وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر كان السبب الرئيس في تسرب الطالبات، وكذلك سوء المعاملة من المعلمات.

٨- **دراسة** UNICEF, 2005: هدفت إلى تحديد القضايا الجوهرية في تعليم الفتاة وطبيعة وعمق العوامل الكامنة وراء استمرار الفجوة بين الجنسين في التعليم الأساسي، وتحليل الجوانب المؤسسية التي أدت إلى تعميق واستمرار الفجوة، وخلصت إلى عدة نتائج منها انخفاض معدلات التحاق الفتاة بالتعليم في الريف لعدم وجود مدارس مستقلة للفتيات، والتشتت السكاني، والاختلاط، وازدحام الفصول، والكلفة العالية للتعليم لدى الفقراء.

٩- **دراسة الشاذلي، ٢٠١٢:** هدفت إلى معرفة معوقات التحاق الفتيات بالتعليم في المناطق الساحلية بمحافظة تعز، واستخدمت المنهج الوصفي وطبقت استبانة على (٢٨٢) من المعلمين بمدارس التعليم العام في موزع وذباب والمخا، وتوصلت إلى أن المعوقات التعليمية جاءت في المرتبة الأولى، تليها المعوقات الجغرافية والاقتصادية، ثم المعوقات الاجتماعية.

١٠- **دراسة صلاح، ٢٠١٤:** هدفت إلى تعرف العوامل المجتمعية المؤدية إلى التسرب من التعليم الأساسي بمحافظة صنعاء، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبقت ثلاث استبانات على عينة قوامها (٤٤٣) من القيادات التربوية والمتسربين وأولياء أمورهم، وتوصلت إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية حازت على أعلى تقدير من العوامل الاقتصادية.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنها تتشابه مع الدراسة الحالية في بعض جوانبها، وتختلف في بعض الجوانب الأخرى. فمن حيث الهدف تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة كونها هدفت إلى معرفة أسباب تدني التحاق الفتيات بالتعليم والتسرب منه، باستثناء بعض الدراسات التي تناولت الأسباب دون تخصيص، كدراسة " صلاح".

واعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، وتفاوتت في الأداة المستخدمة، فمنها ما اعتمد على استبيان، ومنها ما اعتمد على المقابلة، ومنها ما جمع بين أداتين أو أكثر، كما تباينت في عيناتها، فبعضها اقتصر علي فئة واحدة مثل المعلمين، أو أولياء الأمور، أو الفتيات، وبعضها شمل فئتين أو أكثر، وتراوح حجم العينات ما بين (٨٥- ٧٤٧) فردًا. وتبلغ عينة الدراسة الحالية (٢٠٠) فردا.

وأجريت معظم الدراسات السابقة في اليمن في أماكن مختلفة هي تعز وإب وشبوة وصنعاء وصعدة. وأجريت الدراسة الحالية في المحويت. وحيث إن للمكان تأثيرًا واضحًا في طبيعة المعوقات، استنادا إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتعليمية في تلك الأماكن، فإنّ إجراء الدراسة الحالية في إطار متغيرات أخرى يمكن أن يقدم إسهاما معرفيا يخدم مجال دراسات تعليم الفتاة.

ثالثًا: إجراءات الدراسة الميدانية

أ) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من معلمي التعليم العام بمحافظة المحويت البالغ عددهم (٥٧٣٥) معلمًا ومعلمة، منهم (٤٩٢٢) معلمًا، و(٨١٣) معلمة، يعملون في (٦٠٨) مدرسة، منها (٣٦) مدرسة بنين، و(٤٤) مدرسة بنات، و(٥٦٤) مدرسة مختلطة (بنين، بنات)، موزعة على مديريات المحافظة التسع وهي (المدينة، المحويت، الرجم، الطويلة، شبام، حفاش، ملحان، والخبت، وبني سعد).

ب) عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بالطريقة العنقودية (متعددة المراحل)، وذلك على النحو الآتي:

١- عينة المديريات: تم اختيار ثلاث مديريات، هي (المحويت، الرجم، شبام).

٢- عينة المدارس: تم اختيار (٢٣) مدرسة بطريقة قصدية، حيث تم اختيار مدارس من داخل مراكز المديريات لتمثل المدينة ومدارس من خارجها لتمثل الريف.

٣- العينة البشرية: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها (٢٠٠) من المعلمين في المدارس المختارة وبنسبة (٢٠%) من إجمالي المعلمين في المديريات المختارة. ويوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة تبعا لمتغيرات: الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل، والمديرية.

جدول رقم(1) حجم عينة الدراسة وخصائصها

م	المتغير	مستوياته	التكرار	النسبة %	المجموع
1	الجنس	ذكر	101	50.5%	200
		انثى	99	49.5	
2	الحالة الاجتماعية	متزوج	182	91.0	200
		عازب	18	9.0	
3	المؤهل العلمي	ثانوية	35	17.5	200
		دبلوم عام	26	13.0	
		دبلوم جامعي	11	5.5	
		بكالوريوس	124	62.0	
		ماجستير	4	2.0	
٤	المديرية	الرجم	60	30.0	200
		المحويت	70	35.0	
		شبام	70	35.0	

جـ) أداة الدراسة:

وتمثلت في الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وتحدد موضوع الاستبانة ليشمل – إلى جانب البيانات الأولية المتعلقة بخصائص أفراد العينة– مجالات الدراسة وهي: المجال الأول: المعوقات الاجتماعية، المجال الثاني: المعوقات الاقتصادية، المجال الثالث: المعوقات التعليمية، المجال الرابع: المعوقات الجغرافية.

وللتأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في التربية من أقسام مختلفة للحكم على مدى صلاحيتها ومدى شموليتها للمجالات التي تغطيها ووضوح فقراتها ومدى ترابطها وصلتها بموضوع الدراسة، وتم إجراء التعديلات في ضوء مقترحات المحكمين.

وللتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (2) معامل ثبات الأداة بطريقة ألفا كرونباخ

رقم المجال	المجال	معامل ألفا كرنباخ
1	المعوقات الاجتماعية	.823
2	المعوقات الاقتصادية	.793
3	المعوقات التعليمية	.804
4	المعوقات الجغرافية	.864
المجالات بشكل عام مجتمعة		.861

من الجدول يتبين أن معامل الثبات بلغ (.861) وهي نسبة عالية وكانت معامل ألفا كرونباخ لكل مجال عند حذفه أقل من معامل ثبات المقياس بشكل عام باستثناء مجال المعوقات الجغرافية فقد كانت أعلى ما يعني أن المعوقات الجغرافية غير ثابتة من بيئة إلى أخرى.

رابعًا: المعالجات الإحصائية:

الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة .
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
- المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة عن كل عبارة وكذلك لكل مجال وللمجالات بشكل عام. وتحدد مدى المتوسطات للمقياس الثلاثي بـ:

موافق	لا أدري	غير موافق
2.34 – 3	1.67 - 2.33	1 - 1.66

- الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية
- اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين الذكور والإناث، وبين العزاب والمتزوجين.

- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لبيان الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيري المؤهل والمديرية.
- اختبار دنت سي لمعرفة اتجاه الفروق وفقًا لمتغيري المؤهل والمديرية.

رابعًا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

١) الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيس الذي نصه "**ما المعوقات التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت**" فقد استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال وللمجالات بشكل عام.

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على المجالات بشكل عام

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	المعوقات الاجتماعية	17	2.70	.347	2
2	المعوقات الاقتصادية	12	2.64	.327	3
3	المعوقات التعليمية	19	2.77	.278	1
4	المعوقات الجغرافية	11	2.44	.285	4
متوسط المجالات بشكل عام		**59**	**2.64**	**.261**	

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية للمجالات الأربعة تقع ضمن المدى (2.34 – 3) وبدلالة لفظية موافق، أي أنها جميعا تعد وفقًا لتقديرات أفراد العينة معوقات تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت؛ إلا أن المعوقات التعليمية كانت ذات تأثير كبير حيث نالت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.77)، وانحراف معياري (.278)، تبعتها المعوقات الاجتماعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.70)، وانحراف معياري (.347)، وجاءت المعوقات الاقتصادية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (.327)، وجاءت المعوقات الجغرافية في المرتبة الرابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي (2.44)، وانحراف معياري (.285).

٢) الإجابة عن السؤال الفرعي الأول:

ونصه "**ماهي المعوقات الاجتماعية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت**"، وكانت النتائج كما في الجدول(4).

جدول رقم(4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في مجال المعوقات الاجتماعية

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	قلة الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتاة.	2.90	.370	1
2	الاعتقاد بكفاية تعليم القراءة والكتابة للفتاة	2.76	.560	7
3	معارضة المجتمع للتعليم المختلط	2.88	.408	2
4	تفضيل المجتمع لاحتجاب الفتاة وبقائها في المنزل	2.55	.775	12
5	تفشي الامية بين صفوف اولياء الأمور	2.74	.533	8
6	الاعتقاد بأن التعليم يكسب الفتاة عادات لا يقبلها المجتمع	2.53	.679	13
7	التعليم عيب عند بعض الأسر	2.59	.724	11
8	تفضيل تعليم البنيين على البنات	2.65	.655	10
9	الزواج المبكر	2.76	.551	7
10	التعليم يفقد الفتاة فرصة الزواج	2.41	.744	15
11	الازواج يفضلون الفتيات غير المتعلمات	2.43	.741	14
12	اعتقاد بعض الأسر بأن مكان الفتاة البيت	2.67	.652	9
13	المشاكل الأسرية بين الوالدين	2.82	.522	4
14	حاجة الأسرة للفتاة في الاعمال المنزلية	2.82	.499	4
15	تقبل الاهالي لتسرب الفتيات من التعليم	2.78	.520	5
16	وفاة أحد الابوين	2.77	.528	6
17	عدم متابعة أولياء الأمور للفتيات في أثناء الدراسة	2.83	.478	3
	المتوسط العام للمعوقات الاجتماعية بشكل عام	**2.70**	**.347**	

يلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المعوقات الاجتماعية تقع ضمن المدى (3 – 2.34) وبدلالة لفظية موافق، إلا أنها تباينت في حدتها؛ حيث حازت الفقرة (١) " قلة الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتاة" على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٢,٩٠) وانحراف معياري (.٣٧٠)، والفقرة (٣) "معارضة المجتمع للتعليم المختلط " على المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وانحراف معياري (.٤٠٨)، بينما جاءت الفقرة (١١) "الازواج يفضلون الفتيات غير المتعلمات" في المرتبة الرابعة عشر، بمتوسط حسابي (٢,٤٣) وانحراف معياري (.٧٤١)، والفقرة (١٠) "التعليم **يفقد الفتاة فرصة الزواج** " **في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٢,٤١) وانحراف معياري** (.٧٤٤).

مما سبق يتبين أن من أبرز المعوقات الاجتماعية وفقًا لتقديرات أفراد العينة: قلة الوعي بأهمية تعليم الفتاة، ومعارضة التعليم المختلط، وعدم متابعة أولياء الأمور للفتيات في أثناء الدراسة، وتقبل تسربهن، والاعتقاد بكفاية القراءة والكتابة للفتاة، وكذلك الزواج المبكر؛ ويعزى ذلك إلى الجانب الاجتماعي المتشدد، وانتشار الأمية وضعف التعليم في تلك المناطق، والعادات والتقاليد النابعة من ثقافة المجتمع حول أهمية التعليم للفتيات، ومكانتهن في المجتمع، والنظرة الدونية للمرأة بشكل عام.

٣) الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني:

ونصه" **ماهي المعوقات الاقتصادية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت**"، وكانت النتائج كما في الجدول(5).

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في مجال المعوقات الاقتصادية

الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	طبيعة العمل في البيت والحقل والمزرعة لا يتطلب شهادة.	2.73	.573	6
2	حاجة الأهل لعمل الفتاة من اجل زيادة الدخل.	2.66	.662	8
3	ارتفاع تكاليف المعيشة.	2.83	.457	1
4	رغبة الفتيات في العمل للحصول على عائد اقتصادي .	2.66	.620	8
5	تعارض أوقات الدراسة مع الاعمال المنزلية المناطة بالفتيات.	2.54	.788	9
6	عدم قدرة الأسرة على توفير أجور مواصلات من وإلى المدرسة.	2.81	.495	3
7	قلة فرص توظيف الفتيات في الريف.	2.75	.610	5
8	الاستغناء عن تعليم الفتاة نتيجة المستوى الاقتصادي العالي للأسرة.	1.74	.892	10
9	الأسرة لا تستطيع توفير جميع متطلبات الدراسة.	2.78	.541	4
10	غياب الجدوى الاقتصادية للملتحقات بالمدارس.	2.75	.538	5
11	ارتفاع مستوى البطالة في اوساط المتعلمات .	2.82	.492	2
12	مردود الوظيفة لا يسد حاجات الفتاة المعيشية.	2.71	.663	7
	المتوسط العام للمعوقات الاقتصادية بشكل عام	**2.6423**	**.32785**	

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن فقرات المعوقات الاقتصادية قد تباينت في الترتيب، تبعًا لمتوسطاتها الحسابية، فقد حازت الفقرة (٣) والتي نصها " ارتفاع تكاليف المعيشة " على المرتبة الاولى، بمتوسط حسابي (٢،٨٣) وانحراف معياري (.٤٥٧)، بينما حصلت الفقرة (٨) والتي نصها " الاستغناء عن تعليم الفتاة نتيجة المستوى الاقتصادي العالي للأسرة " على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (١،٧٤) وانحراف معياري (٨٩٢).

مما سبق يتبين أنه يوجد أمام تعليم الفتيات والتحاقهن بالمدارس كثير من المعوقات الاقتصادية من أبرزها: ارتفاع تكاليف المعيشة، وذلك نتيجة للحالة الاقتصادية المتدهورة لأولياء الأمور في هذه لمناطق، ولذا تحرم الفتيات من التعليم نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم قدرة أولياء الأمور على الإيفاء بمتطلبات الدراسة، وحاجة أولياء الأمور إلى الفتيات في الحقل أو المنزل أو المرعى، للمساهمة في الدفع بالحالة المعيشية للأسرة.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة كل من (الشرعي، ١٩٩٥) و(قحوان، ٢٠٠٣) و(صلاح، ٢٠١٤) التي أجريت في محافظات شبوة وصعدة وصنعاء على التوالي، وتوصلت إلى أن العوامل الاجتماعية حازت على تقدير أعلى من العوامل الاقتصادية. بينما تختلف مع ما توصلت إليه دراسة كل من(القرمطي، ١٩٩٦) بأمانة العاصمة صنعاء، و(العيسائي، ٢٠٠١) و(الشاذلي، ٢٠١٢)، و(الحوثي وآخرون، ٢٠٠٢) بمحافظتي تعز وإب، حيث حازت العوامل الاقتصادية على تقدير أعلى

من العوامل الاجتماعية؛ وقد يرجع ذلك إلى انتشار التعليم وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم الفتاة في أمانة العاصمة وتعز وإب. في حين تتشابه محافظات شبوة وصعدة وصنعاء والمحويت من حيث تأخر التعليم وانتشار الأمية وسيادة ثقافة اجتماعية متشددة تجاه تعليم الفتاة.

٤) الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث:

ونصه "**ماهي المعوقات التعليمية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت**" وكانت النتائج كما في الجدول رقم(6).

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في مجال المعوقات التعليمية

الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	عدم تطبيق إلزامية التعليم	2.73	.575	10
2	عدم وجود معلمات	2.70	.643	11
3	ضعف مستوى التعليم العام في مدارس مديريات الجبل	2.76	.542	8
4	نقص التجهيزات المدرسية المساعدة للعملية التعليمية	2.78	.510	7
5	غياب التوجيه والاشراف الحقيقي من الجهات المختصة بالمدارس	2.68	.554	12
6	غياب الصلة بين المدرسة والمجتمع	2.85	.446	3
7	غياب المرافق الصحية في المدارس	2.91	.326	1
8	عدم صلاحية المرافق الصحية في المدارس	2.87	.422	2
9	تردي الأبنية المدرسية	2.84	.457	4
10	عدم توفر الصفوف الدراسية العليا في المدارس النائية	2.87	.392	2
11	غياب الخدمات النفسية والارشادية المدرسية	2.87	.379	2
12	صعوبة المناهج وغياب عنصر التشويق فيها	2.81	.498	5
13	بعد المناهج عن واقع الفتاة الريفية في مديريات الجبل	2.68	.648	12
14	الرسوب المتكرر عند بعض الفتيات	2.74	.533	9
15	التزاحم بين الطلبة في المدارس المختلطة	2.70	.586	11
16	عدم وجود مدارس خاصة بالفتيات	2.68	.608	12
17	عدم وجود اخصائية اجتماعية تساعد في حل مشكلات الفتيات	2.62	.699	13
18	غياب المعلمين المتكرر	2.76	.551	8
19	تدني شعور الادارة والمعلمين بالمسئولية التعليمية تجاه تعليم الفتاة	2.80	.530	6
	المتوسط العام للمعوقات التعليمية	**2.76**	**.278**	

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن كل فقرات المعوقات التعليمية حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المدى (3 – 2.34) وبدلالة لفظية موافق، مع تباينها في الترتيب؛ حيث جاءت الفقرة (٧) "غياب المرافق الصحية في المدارس" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٢،٩١) وانحراف معياري (.٣٢٦)، تليها الفقرات (٨، ١٠، ١١) ونصها على التوالي "عدم صلاحية المرافق الصحية في المدارس" و"عدم توفر الصفوف الدراسية العليا في المدارس النائية" و"غياب الخدمات النفسية والارشادية المدرسية" بمتوسط حسابي (٢،٨٧)، وانحرافات معيارية (.٣٢٦)،(.٣٩٢)،(.٣٧٩) بينما

حصلت الفقرة (١٧) ونصها" عدم وجود اخصائية اجتماعية متخصصة تساعد في حل مشكلات الفتيات التعليمية" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٢،٦٢) وانحراف معياري (٦٩٩.).

مما سبق يتبين أن من أبرز المعوقات التعليمية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام: غياب المرافق الصحية في المدارس، وعدم صلاحيتها إن وجدت، وعدم توفر المياه، وتُعزى هذه النتيجة من ناحية إلى صعوبة قضاء الفتيات حاجتهن في الخلاء كما هو الحال بالنسبة للذكور، وتُعزى من ناحية أخرى إلى ضعف اهتمام المسئولين بالمدارس وتوفير المرافق الصحية اللازمة التي تشجع الفتيات على الالتحاق بالتعليم وقلة خروجهن من المدارس في أثناء الدراسة؛ مما يخلق انطباعًا سيئًا لدى أولياء الأمور ويضعف استجابتهم لإرسال فتياتهم للتعليم.

كما يتضح أن من أبرز المعوقات التعليمية، غياب الصلة بين المدرسة والمجتمع، وتردي الأبنية المدرسية، وصعوبة المناهج، وغياب عنصر التشويق فيها، وتدني شعور الادارة والمعلمين بالمسئولية تجاه تعليم الفتاة، ونقص التجهيزات المدرسية، وغياب المعلمين المتكرر، والرسوب المتكرر عند بعض الفتيات، وعدم تطبيق إلزامية التعليم، وعدم وجود معلمات، وعدم وجود مدارس خاصة بالفتيات، ويعزو الباحث ذلك إلى غياب مبدأ الثواب والعقاب وتفشي الفساد والرشوة والأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة، والذي يؤدي بدوره إلى إهمال الأبنية المدرسية، وعدم ترميمها والعجز وضعف الاهتمام بها من قبل القائمين والمسئولين عليها، وينعكس ذلك في عدم تهيئة الجو المناسب والجاذب للفتيات، والذي يمكنهن من مواصلة التعليم دون انقطاع أو تسرب.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من(الشهاري، ١٩٩٢) و(الشرعي، ١٩٩٥) و(القرمطي، ١٩٩٦) و(هاشم، ٢٠٠٠) و(العيسائي، ٢٠٠١) و(الحوثي، ٢٠٠٢) و(الحوثي وآخرون، ٢٠٠٢) و(الشاذلي، ٢٠١٢) والتي أظهرت أن الأسباب التعليمية والتعليم المختلط هي الأقوى تأثيرًا في تدني التحاق الفتيات بالتعليم، رغم وجود معوقات أخرى اجتماعية وثقافية واقتصادية.

٥) الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع:

ونصه" ماهي المعوقات الجغرافية التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت" وكانت النتائج كما في الجدول رقم(٧).

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في مجال المعوقات الجغرافية

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	البيئة الريفية الجبلية لا تحض على التعليم	2.06	.713	8
2	الحرارة العالية لها أثرها السلبي على تعليم الفتاة	1.85	.668	10
3	الحرارة تعقد البقاء في الصفوف بالقيود الاجتماعية المفروضة	1.82	.650	11
4	الحرارة تمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة نتيجة بعدها	1.88	.684	9
5	الرياح الموسمية لها أثرها النفسي على الفتيات	2.61	.701	7
6	التناثر السكاني يجعل بناء مدارس كافية باهض الثمن	2.72	.541	5
7	بعد المنازل عن المدرسة القائمة	2.85	.415	1
8	عدم وجود مواصلات بين المنزل والمدرسة	2.79	.466	4
9	المخاطر المحتملة على الفتيات الناتجة عن طول المسافة بين المدرسة والمنزل	2.82	.434	2
10	توقيت الدراسة غير مناسب للبيئة الجبلية	2.67	.658	6
11	تنقل الأسر من مكان إلى أخر بحثا عن المعيشة	2.80	.501	3
	المتوسط العام للمعوقات الجغرافية بشكل عام	2.44	.285	

يلاحظ من الجدول رقم (٧) وجود سبع فقرات تمثل معوقات جغرافية تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم في محافظة المحويت وفقًا لتقديرات أفراد العينة، هي: الفقرة (٧) "بعد المنازل عن المدرسة القائمة" والفقرة (٩) "المخاطر المحتملة على الفتيات الناتجة عن طول المسافة بين المدرسة والمنزل"، والفقرة(١١) "تنقل الأسر من مكان إلى آخر بحثا عن المعيشة"، والفقرة (٨) "عدم وجود مواصلات بين المنزل والمدرسة"، والفقرة (٦) "التناثر السكاني يجعل بناء مدارس كافية باهض الثمن"، والفقرة (١٠) "توقيت الدراسة غير مناسب للبيئة الجبلية"، والفقرة (٥) "الرياح الموسمية لها أثرها النفسي على الفتيات"؛ حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.85) و (2.61) وهي تقع ضمن المدى (3 – 2.34) وبدلالة لفظية موافق.

مما سبق يتبين أن من أبرز المعوقات الجغرافية تأثيرًا على التحاق الفتيات بالتعليم في المحويت: بعد المنازل عن المدرسة القائمة، والمخاطر المحتملة على الفتيات الناتجة عن طول المسافة بين المدرسة والمنزل، ويُعزى ذلك إلى أن معظم المدارس القائمة بعيدة عن المنازل القائمة، كما أن المناطق المدروسة مناطق جبلية وعرة، وذات تشتت سكاني كبير، وفي ذلك جملة من الأخطار التي قد تصيب الفتيات في أثناء ذهابهن وعودتهن من المدارس، ومن أمثلة ذلك الحيوانات المفترسة والزواحف التي قد توجد في مثل هذه المناطق غير المأهولة بالسكان، والانزلاقات الجبلية خاصة في أثناء مواسم الأمطار. وإضافة إلى ذلك توقيت الدراسة غير مناسب للبيئة الريفية، فأغلب الأفراد مشغولون بالزراعة

كونه موسم أمطار، ويكونوا في أمس الحاجة إلى عمل الفتيات في الحقل والمنزل بسبب ضيق العيش والحالة الاقتصادية المتدهورة لدى أغلب سكان المناطق الريفية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (شاذلي،٢٠١٢) التي أجريت في مناطق ساحلية وتوصلت إلى أن المعوقات الجغرافية حازت على تقدير أعلى من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية؛ ويعزى ذلك إلى اختلاف البيئة الجبلية عن البيئة الساحلية، فارتفاع درجات الحرارة والرطوبة وشدة الرياح الموسمية في المناطق الساحلية تؤثر بدرجة أكبر في التحاق الفتيات بالتعليم ومواصلته مقارنة بتأثيرها في البيئة الجبلية.

٦) الإجابة عن السؤال الخامس:

وللإجابة على السؤال الخامس الذي نصه "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة(الجنس، والحالة الاجتماعية، والمؤهل، والمديرية**" فقد استخدم الباحث اختبار (ت) واختبار (ف) فكانت النتائج كما هي موضحة بالجداول الآتية:

أ- الفروق تبعًا لمتغير الجنس:

جدول رقم (٨) نتائج اختبار ت لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة تبعا لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المعوقات الاجتماعية	ذكر	101	2.7635	.30441	2.648	198	.009	دالة
	انثى	99	2.6352	.37787				
المعوقات الاقتصادية	ذكر	101	2.6994	.29702	2.521	198	.012	دالة
	انثى	99	2.5840	.34850				
المعوقات التعليمية	ذكر	101	2.8452	.18709	4.023	198	.000	دالة
	انثى	99	2.6927	.33080				
المعوقات الجغرافية	ذكر	101	2.4635	.25825	1.088	198	.278	عير دالة
	انثى	99	2.4197	.31025				
الكلي	ذكر	101	2.6929	.21139	3.037	198	.003	دالة
	انثى	99	2.5829	.29488				

تبين من الجدول(٨) وجود فروق دالة إحصائيًا بين آراء أفراد العينة حول المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية تعزى لمتغير الجنس، لصالح الذكور، حيث كانت قيمة الدلالة المحسوبة لكل مجال من المجالات الثلاثة هي(.009) (.012) (.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى الدلالة(المعنوية) المحدد مسبقًا $(\alpha = 05 \cdot)$. وكذلك بالمثل بالنسبة للمجالات بشكل عام، في حين لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال المعوقات الجغرافية تعزى لمتغير الجنس؛ حيث كانت قيمة الدلالة المحسوبة لهذا المجال (.278) وهي أعلى من مستوى الدلالة(المعنوية) المحدد مسبقًا.

ب- الفروق تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٩) نتائج اختبار ت لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	الحالة الاجتماعية	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المعوقات الاجتماعية	متزوج	182	2.7130	.34097	1.687	198	.093	غير دالة
	عازب	18	2.5686	.39845				
المعوقات الاقتصادية	متزوج	182	2.6494	.32225	.971	198	.333	غير دالة
	عازب	18	2.5707	.38292				
المعوقات التعليمية	متزوج	182	2.7788	.26853	1.466	198	.144	غير دالة
	عازب	18	2.6784	.35737				
المعوقات الجغرافية	متزوج	182	2.4436	.28535	.273	198	.785	غير دالة
	عازب	18	2.4242	.29251				
الكلي	متزوج	182	2.6462	.25879	1.329	198	.185	غير دالة
	عازب	18	2.5605	.28216				

تبين من الجدول رقم (٩) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين آراء أفراد العينة حول المعوقات في المجالات الأربعة والمجالات بشكل عام تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث كانت قيمة الدلالة المحسوبة أعلى من مستوى الدلالة(المعنوية) النظري المحدد مسبقًا $(\alpha = .05)$.

جـ- الفروق تبعًا لمتغير المؤهل:

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار تحليل التباين لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة تبعا لمتغير المؤهل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المعوقات الاجتماعية	بين المجموعات	.541	4	.135	1.121	.348	غير دالة
	داخل المجموعات	23.542	195	.121			
	الكلي	24.083	199				
المعوقات الاقتصادية	بين المجموعات	.227	4	.057	.523	.719	غير دال
	داخل المجموعات	21.163	195	.109			
	الكلي	21.390	199				
المعوقات التعليمية	بين المجموعات	.396	4	.099	1.287	.276	غير دال
	داخل المجموعات	14.992	195	.077			
	الكلي	15.387	199				
المعوقات الجغرافية	بين المجموعات	.888	4	.222	2.829	.026	دالة
	داخل المجموعات	15.311	195	.079			
	الكلي	16.199	199				
الكلي	بين المجموعات	.422	4	.106	1.562	.186	غير دال
	داخل المجموعات	13.173	195	.068			
	الكلي	13.595	199				

يتبين من الجدول رقم (١٠) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات الاجتماعية تعزى لمتغير المؤهل، حيث كانت قيمة الدلالة المحسوبة لهذا المجال (.٣٤٨) وهي أعلى من مستوى الدلالة(المعنوية) المحدد مسبقًا $(\alpha = 05\cdot)$. وكذلك بالمثل بالنسبة لبقية المجالات والمجالات بشكل عام مجتمعة ماعدا مجال المعوقات الجغرافية، فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال المعوقات الجغرافية تعزى لمتغير المؤهل حيث كانت القيمة الفائية المحسوبة لهذا المجال هي (.٠٢٦) وهي أقل من مستوى الدلالة(المعنوية) النظري والمحدد مسبقا$(\alpha = 05\cdot)$.

ولمعرفة اتجاهات الفروق الاحصائية في مجال المعوقات الجغرافية التي تحول دون تعليم الفتاة تبعًا لمتغير المؤهل قام الباحث باستخدام اختبار دنت سي للمقارنات البعدية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم(١١) نتائج اختبار دنت سي لمعرفة اتجاه الفروق تبعا لمتغير المؤهل

المتغير	المؤهل	العدد	المتوسط الحسابي	متوسط الاختلافات				
				ثانوية	دبلوم عام	دبلوم جامعي	بكالوريوس	ماجستير
المعوقات الجغرافية	ثانوية	35	2.5688	-	14575	.10602	.16634*	-.04481-
	دبلوم عام	26	2.4231	-	-	-.03973-	.02058	-.19056-
	دبلوم جامعي	11	2.4628	-	-	-	.06032	-.15083-
	بكالوريوس	124	2.4025	-	-	-	-	-.21114-
	ماجستير	4	2.6136	-	-	-	-	-

*تعني أن القيمة دالة عند مستوى(٠,٠٥%)

يتبين من الجدول رقم (١١) أن الفروق ذات الدلالة كانت بين حملة الثانوية والبكالوريوس حيث كانت تصورات حملة الثانوية للمعوقات الجغرافية أعلى من حملة البكالوريوس وذلك بسبب إدراكهم للمعوقات التي حالت بينهم وبين اكمال دراستهم الجامعية ما يعني أنهم أكثر تحسسًا للظروف والمعوقات من غيرهم من حملة المؤهلات العليا.

د- الفروق تبعًا لمتغير المديرية:

جدول رقم (١٢) نتائج اختبار تحليل التباين لمعرفة الفروق بين آراء أفراد العينة تبعا لمتغير المديرية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المعوقات الاجتماعية	بين المجموعات	3.68	2	1.841	17.779	.000	دالة
	داخل المجموعات	20.40	197	.104			
	الكلي	24.08	199				
المعوقات الاقتصادية	بين المجموعات	4.45	2	2.228	25.919	.000	دالة
	داخل المجموعات	16.93	197	.086			

	الكلي	21.39	199				
المعوقات التعليمية	بين المجموعات	3.137	2	1.569	25.227	.000	دالة
	داخل المجموعات	12.25	197	.062			
	الكلي	15.38	199				
المعوقات الجغرافية	بين المجموعات	2.55	2	1.277	18.441	.000	دالة
	داخل المجموعات	13.64	197	.069			
	الكلي	16.19	199				
الكلي	بين المجموعات	3.16	2	1.585	29.941	.000	دالة
	داخل المجموعات	10.42	197	.053			
	الكلي	13.59	199				

يلاحظ من الجدول رقم (١٢) وجود فروق دالة إحصائيًا بين آراء أفراد العينة في مجال المعوقات الاجتماعية تعزى لمتغير المديرية، حيث كانت قيمة الدلالة المحسوبة لهذا المجال هي(٠٠٠.) وهي أقل من مستوى الدلالة(المعنوية) النظري والمحدد مسبقًا $(\alpha = 05\cdot)$. وكذلك بالمثل بالنسبة لبقية المجالات والمجالات بشكل عام مجتمعة توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ولمعرفة اتجاهات الفروق الاحصائية قام الباحث باستخدام اختبار دنت سي للمقارنات البعدية وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (١٣) نتائج اختبار دنت سي لمعرفة اتجاه الفروق تبعا لمتغير المديرية

المتغير	المديرية	العدد	المتوسط الحسابي	متوسط الاختلافات		
				الرجم	المحويت	شبام
المعوقات الاجتماعية	الرجم	60	2.8471	-	.32437*	.09580*
	المحويت	70	2.5227	-	-	-.22857-*
	شبام	70	2.7513	-	-	-
المعوقات الاقتصادية	الرجم	60	2.7455	-	.30649*	-.01169-
	المحويت	70	2.4390	-	-	-.31818-*
	شبام	70	2.7571	-	-	-
المعوقات التعليمية	الرجم	60	2.8535	-	.25426*	-.01491-
	المحويت	70	2.5992	-	-	-.26917-*
	شبام	70	2.8684	-	-	-
المعوقات الجغرافية	الرجم	60	2.4394	-	.13160*	-.13853-*
	المحويت	70	2.3078	-	-	-.27013-*
	شبام	70	2.5779	-	-	-
الكلي	الرجم	60	2.7214	-	.25418*	-.01733-
	المحويت	70	2.4672	-	-	-.27151-*
	شبام	70	2.7387	-	-	-

*تعني أن القيمة دالة عند مستوى(٠,٠٥%)

يتبين من الجدول رقم (١٣) أن الفروق ذات الدلالة كانت بين مديرية الرجم من جهة وبين المحويت وشبام من جهة أخرى ولصالح مديرية الرجم، وكذلك بين المحويت وشبام لصالح مديرية شبام في مجال المعوقات الاجتماعية كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية، حيث كانت الرجم هي الأعلى، ويليها شبام، ثم المحويت، ويعزو الباحث السبب إلى أن مديرية المحويت هي واقعة في عاصمة المحافظة –أي في المدينة– بينما تقع المديريات الأخرى في الأرياف، وهذا يعني أن تأثير المعوقات الاجتماعية في الريف أقوى منه في المدينة.

وكذلك بالمثل بالنسبة لبقية المجالات فإن الفروق لصالح مديرية شبام في جميع المجالات ماعدا المجال الأول (المعوقات الاجتماعية) كما أن الفروق بين مديريتي الرجم وشبام غير دالة في المجالات (الاقتصادية والتعليمية) ودالة في بقية المجالات، ومن خلال العرض السابق نستنتج أن البيئات الريفية أكثر إعاقة لتعليم الفتاة من البيئة الحضرية(المدينة).

خامسًا: ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات

أ) ملخص النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- يقف أمام التحاق الفتاة بالتعليم العام ومواصلته في محافظة المحويت عدد من المعوقات التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية.

٢- حازت المعوقات التعليمية على المرتبة الأولى، ومن أبرزها: غياب المرافق الصحية في المدارس، وعدم صلاحيتها إن وجدت، وغياب الصلة بين المدرسة والمجتمع، وتردي الأبنية المدرسية، وصعوبة المناهج، وغياب عنصر التشويق فيها، وتدني شعور الادارة والمعلمين بالمسئولية التعليمية تجاه تعليم الفتاة، ونقص التجهيزات المدرسية، وغياب المعلمين المتكرر، وعدم وجود معلمات، وعدم وجود مدارس خاصة بالفتيات.

٣- وجاءت المعوقات الاجتماعية في المرتبة الثانية، ومن أبرزها: قلة الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتاة، ومعارضة التعليم المختلط، وعدم متابعة الأهل للفتيات في أثناء الدراسة، والمشاكل الأسرية، وحاجة الأسرة للفتاة في الأعمال المنزلية، وتقبل تسربها من التعليم، والاعتقاد بكفاية تعليمها القراءة والكتابة، ووفاة أحد الابوين، والزواج المبكر، وتفشي الأمية بين أولياء الأمور.

٤- وحلت المعوقات الاقتصادية في المرتبة الثالثة، وكان من أبرزها: ارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع مستوى البطالة في أوساط المتعلمات، وعدم قدرة الأسرة على توفير أجور المواصلات ومتطلبات الدراسة، وقلة فرص توظيف الفتيات في الريف، وغياب الجدوى الاقتصادية للملتحقات، وطبيعة العمل في البيت والحقل والمزرعة لا يتطلب شهادة، وحاجة الأهل لعمل

الفتاة من أجل زيادة الدخل، ورغبة الفتيات في العمل، وتعارض أوقات الدراسة مع الأعمال المنزلية المناطة بالفتيات.

٥- وجاءت المعوقات الجغرافية في المرتبة الرابعة والأخيرة، وكان من أبرزها: بعد المنازل عن المدرسة القائمة، والمخاطر المحتملة على الفتيات الناتجة عن طول المسافة بين المدرسة والمنزل، وتنقل الأسر من مكان إلى آخر بحثا عن المعيشة، وعدم وجود مواصلات بين المنزل والمدرسة، والتناثر السكاني يجعل بناء مدارس كافية باهض الثمن، وتوقيت الدراسة غير مناسب للبيئة الجبلية.

٦- توجد فروق دالة احصائيا بين آراء أفراد العينة تجاه معوقات التحاق الفتاة بالتعليم بين مديرية الرجم من جهة وبين المحويت وشبام من جهة أخرى لصالح مديرية الرجم في مجال المعوقات الاجتماعية، وكانت الرجم هي الأعلى، وتليها شبام، ثم المحويت، وفي بقية المجالات فإن الفروق لصالح مديرية شبام في جميع المجالات ماعدا مجال المعوقات الاجتماعية.

٧- توجد فروق دالة احصائيا بين أفراد العينة في مجالات المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، تُعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

٨- لا توجد فروق دالة احصائيا بين أفراد العينة تعزى لمتغيري المؤهل والحالة الاجتماعية.

ب) التوصيات:

١- في ضوء النتائج والاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بالآتي:

٢- التوعية بأهمية تعليم الفتيات دينيًا، واجتماعيًا، بمشاركة أفراد المجتمع الريفي أنفسهم.

٣- إعداد برامج توعية تساهم في كسر حدة النظر الاقتصادية للتعليم، لمحاولة فك ارتباط التعليم بالحصول على الوظيفة، وبقصد صرف الأنظار نحو العوائد الاجتماعية من تعليم الفتاة.

٤- الحرص على نشر العوائد الاجتماعية من تعليم الفتاة والترويج لها، عبر وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، خاصة في قلة توفر الوظائف في المناطق الريفية.

٥- توفير حوافز للفتيات الملتحقات بمدارس التعليم العام، وتطبيق نظام الدعم المشروط في الأرياف للطلبة وخاصة الفتيات، ووضع آلية فعالة تمكن في وصول الدعم إلى الفتيات الملتحقات بالمدارس فعلًا وليس أسمًا، وحتى لا يتم استغلال الدعم في غير المخصص له.

٦- توفير وظائف للفتيات اللاتي حصلن على شهادة الثانوية العامة، ومن ثم مساعدهن على التأهيل.

٧- تطبيق مبدأ إلزامية التعليم، وتوعية أفراد المجتمع بالسن القانوني للالتحاق بالتعليم واتخاذ اجراءات من شأنها مساعدة الآباء على ارسال بناتهم إلى المدارس.

٨- الاهتمام بالفتيات في الستة الفصول الأولى من التعليم الأساسي، لأنها مفتاح التعليم، فالفتاة التي تكملها بمستوى ضعيف تشعر بالخجل من نفسها، وبعدم جدوى التعليم، والذهاب إلى المدارس، ومن ثم عدم مواصلة التعليم، أو عدم الالتحاق بتاتًا.

٩- محاولة فصل الستة الفصول الأولى عن بقية الفصول الدراسية، إذ أن الطلبة صغيري السن أكثر انضباطًا، ورغبةً في التعليم، واختلاطهم بالفصول الأخرى التي يكثر فيها التسيب والفوضى له الأثر السلبي على مستواهم، والذي ينتج عنه ضعف المستوى التعليمي، والقائد إلى التقليل من أهمية التعليم، ولذا تركه.

١٠- إنشاء مدارس خاصة بالفتيات، وتوفير معلمات لتشجيع أولياء الأمور على إرسال بناتهم إليها.

١١- الاختيار السليم للأماكن المناسبة لمواقع المدارس، وذلك لمعالجة مشكلة التشتت السكاني في الأرياف عند تشييدها.

١٢- تخصيص فترات أو فصول للفتيات لمعالجة مشكلة الاختلاط في المدارس القائمة.

جـ) المقترحات:

بعد عرض استنتاجات الدراسة، والتوصيات ذات الصلة، يقترح الباحث ما يأتي:

١- إجراء دراسة مماثلة، تعنى بوضع الحلول المناسبة للحد من معوقات التحاق الفتيات بالمدارس، في المديريات الأخرى.

٢- إجراء دراسة مكثفة لكشف عوامل تدني الدور التربوي للمدارس في مواجهة مشاكل المجتمع الريفي في الجمهورية اليمنية.

٣- إجراء دراسة جدوى فصل الستة الفصول الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في مداس مستقلة، عن بقية الفصول في مدارس التعليم العام.

٤- إجراء **دراسة تقويمية لدور منظمة اليونيسيف، في مواجهة مشكلة تعليم الفتاة في محافظة المحويت.**

٥- إجراء دراسة حول دور مجالس الآباء، والأمهات، والمجالس المحلية، في مواجهة مشاكل تعليم الفتاة في بمحافظة المحويت.

قائمة المراجع

١. الإبراشي، محمد عطيه، (١٩٧٦)، التربية الإسلامية، دار الفكر، القاهرة.

٢. إسماعيل، سعاد خليل إسماعيل، (١٩٧٧م)، تعليم المرأة في الوطن العربي، مجلة التربية الحديثة، السنة الرابعة، العدد ١١، أبريل، ص٧-٢٧.

٣. الأصبهاني، أبو نعيم احمد بن عبدالله،(١٤٠٥هـ)، حلية الاولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤. الأغبري، بدر سعيد، (٢٠٠٤)، إصلاح التعليم وتطوره في اليمن، مكتبة جامعة صنعاء، صنعاء.

٥. البداينة، ذياب، (١٤١٩هـ)، المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠١٣)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، صنعاء.

٧. الحاج، أحمد علي،(٢٠٠٧)، مسيرة تحديث التعليم في اليمن حتى الوقت الراهن، صنعاء، دار الشوكاني.

٨. الحوثي، إبراهيم محمد، (١٩٩٩)، تشخيص واقع تعليم المرأة في التعليم النظامي. بحث غير منشور، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء.

٩. الحوثي، إبراهيم محمد، (٢٠٠٢)، "أسباب التسرب في مرحلة التعليم الأساسي بمديرية العدين محافظة إب"، مجلة البحوث والدراسات التربوية، مركز الدراسات والبحوث التربوية، صنعاء، العدد ١٦، السنة الثامنة، ص ٣٩-٦٢.

١٠. خفاجي، محمد توفيق(١٩٧٣)، التسرب في التعليم العام، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة العامة لشئون المطابع، القاهرة.

١١. الدالي، عبدالسلام محمد، (٢٠٠٥)، ظاهرة تسرب الطالبات من التعليم الأساسي، دراسة حالة أمانة العاصمة، مركز الدالي للتطوير التنموي، صنعاء.

١٢. السالوس، منى علي، (٢٠٠٣)، الحقوق التعليمية للمرأة المسلمة من واقع القرآن والسنة، دار النشر للجامعات، القاهرة.

١٣. سعيد، عفاف محمد، (٢٠٠٢م)، كفالة حق المرأة في التعليم والتعلم، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن، العدد ٢٥ من ص١٤٣- ١٦٣.

١٤. سلامة، **عبدالله محمد، (١٩٩٧م)، موقف الإسلام من تعليم المرأة، الندوة الخاصة بأئمة وخطباء المساجد، صنعاء.**

١٥. **السنبل، عبدالعزيز عبدالله، (٢٠٠٢)، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرون، ط١.**

١٦. السياغي، ماجد صالح، ٢٠١٤، بين ما هو موجود وما يجب أن يكون، تعليم الفتاة اليمنية، الجمهورية نت، الخميس، ٦ مارس/ آذار.

١٧. **السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، ١٣٧٧هـ، الجامع الصغير في أحاديث البصير النذير، دار الكتب العلمية، بيروت.**

١٨. الشخيبي، علي السيد محمد، ٢٠٠٢م، علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٩. الشرقاوي، احمد محمد، (٢٠٠٧م)، ظاهرة الرعب من الإسلام وحقوق المرأة، www.saaid.net.

٢٠. الشرقي، رؤوفة حسن؛ وآخرون، (٢٠٠٥م)، الوضع التعليمي للفتاة في اليمن تعزيز تعليم البنات لتحقيق تكافؤ الفرص، دراسة وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وأدرا، مطابع ابن اليمن، أغسطس، صنعاء.

٢١. الشهاري، محمد الشهاري وآخرون، (١٩٩٢م)، أسباب تدني التحاق البنات في التعليم الابتدائي في الريف اليمني، مركز البحوث والتطور التربوي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، ط١، صنعاء.

٢٢. صلاح، فايز محمد، (٢٠١٤)، العوامل المجتمعية المؤدية إلى التسرب من التعليم الأساسي بمحافظة صنعاء، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء.

٢٣. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، الموسوعة العربية العالمية:
http://www.mawsoah.net,Global Arabic Encyclopedia

٢٤. عبدالكريم، فؤاد، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، دراسة نقدية في ضوء الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة محمد بن سعود الإسلامي، السعودية، www.dorar.net.

٢٥. العيسائي،محمد مفرح صالح :استخدام التحليل العاملي كأسلوب إحصائي في تحديد العوامل المسئولة عن ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية(دراسة تطبيقية على عينة من محافظة تعز)،كلية التجارة، جامعة صنعاء،٢٠٠١م.

٢٦. غنيم، أحمد؛ وآخرون، (٢٠٠٠م)، **تعلم بنفسك التحليل الإحصائية للبيانات باستخدام SPSS، القاهرة، دار الوفاء للنشر.**

٢٧. قحوان، محمد قاسم، (٢٠٠٣)، التسرب في المدرسة الأساسية في محافظة صعدة وعلاقتها بخصائص المجتمع وأنشطته، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة صنعاء.

٢٨. الفقيه، وهيبة غالب، (١٩٩٨م)، اتجاهات طلبة كلية التربية نحو تعليم المرأة في المجتمع اليمني، مجلة البحوث والدراسات التربوية، السنة الخامسة، العدد ١٣.

٢٩. قاسم، إنصاف عبده، (٢٠٠٣م)، تعليم الفتاة في الجمهورية اليمنية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات كل شهرين، العدد ٢٥، أغسطس.

٣٠. القرمطي، ماجدة عبد الكريم،(١٩٩٦)،**اتجاهات أولياء الأمور حول تعليم الفتاة اليمنية، كلية الآداب، جامعة صنعاء.**

٣١. القحطاني، سالم وآخرون، (٢٠٠٠م)، منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات على spss، الرياض، المطابع الوطنية الحديثة.

٣٢. المتوكل، محمد علي وآخرون: عوامل تسرب الفتاة من التعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية، سلسلة دراسات وابحاث تربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، اليمن٢٠٠٧م.

٣٣. مقبل، سعيد عبده، (٢٠٠٦)، التعليم العام في الجمهورية اليمنية.. الواقع وآفاق التطوير، مؤسسة العفيف، صنعاء.

٣٤. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،(٢٠١٤)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣-٢٠١٤، صنعاء.

٣٥. مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٤ وتعديلاته عام ٢٠٠١، صنعاء.

٣٦. مجلس النواب، القانون العام للتربية والتعليم لعام ١٩٩٢، صنعاء.

٣٧. المنجد في اللغة والأعلام، (١٩٨٦)، الطبعة الثامنة والعشرون، بيروت لبنان.

٣٨. المنذري، الأمام الحافظ زكي الدين عبدالعظيم، (٢٠٠٤)، الترغيب والترهيب، دار التقوى.

٣٩. مؤسسة الثورة للصحافة، **الجمهورية اليمنية، (٢٠١٢م)، تعليم الفتاة الريفية، صحيفة ١٤أكتوبر، العدد ١٥١٧٢، ٢٥ يناير.**

٤٠. مكتب التربية بمحافظة المحويت، النتائج النهائية للمسح التربوي الشامل ٩٨- ٩٩م، محافظة المحويت، ديسمبر، ١٩٩٩م، صنعاء.

٤١. ــــــــ، الكتاب الاحصائي السنوي المحويت، ٢٠٠٩/٢٠١٠م، بتمويل من اليونيسيف، ديسمبر.

٤٢. ــــــــ، التقرير الإحصائي لمدارس محافظة المحويت للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٣. ــــــــ، التقرير السنوي لمكتب التربية بمحافظة المحويت للعام ٢٠١٦.

٤٤. ــــــــ، التقرير العام لفريق التوجيه التربوي بمحافظة المحويت ٢٠١٦.

٤٥. النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف، (٢٠٠١)، صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء الخامس عشر، ط ١، م/ العصر للطباعة، مصر.

٤٦. هاشم، سكينة أحمد، (٢٠٠٠)، تعليم الفتاة الريفية والتنمية في اليمن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرباط.

٤٧. البنك **الدولي، (٢٠١٠م)، تقرير حول وضع التعليم في اليمن، الفرص والتحديات، البنك الدولي والجمهورية اليمنية، يونيو.**

٤٨. وزارة التربية والتعليم :المراجعة السنوية المشتركة السابعة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام (الملتقى التربوي)، تحليل نتائج المسح التربوي الشامل،٢٠١٠م/٢٠١١م،صنعاء،٢٠١٢م.

٤٩. ـــــــــ، (٢٠٠٣م)، الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، ٢٠٠٣-٢٠١٥م، المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي، يناير، صنعاء.

٥٠. ـــــــــ، (٢٠٠٧م)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله وأنواعه، ٢٠٠٥م- ٢٠٠٦م، أغسطس.

51. The Columbia Encyclopedia,(2008), Illiteracy, sixth Edition.

52. UNICEF, (2005), the Education Situation of the Girl Child in Yemen; Promoting Girls' Education In Order To Achieve Equal Opportunities. Sana'a.

53. Arnaud Chevalier and Others, (2003), "Amulti-country stdy of inter – generational educational, mobility " Peper presented at the University of Southampton, March 17 th.